تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية

دراسات علميّة محكّمة (14)



أشرف بدر

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

دراسات
علميَّة محكَّمة
(14)



تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية

أشرف عثمان بدر



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

Refereed Academic Studies (14)
Reducing the Conflict, and the Shift From “Creeping Annexation” to “Creeping Separation” in the Zionist Settler Colonial System in the West Bank

By: Ashraf ‘Uthman Badr

تاريخ استلام البحث: 28 آب/ أغسطس 2021
تاريخ الإجازة النهائية للبحث: 28 أيلول/ سبتمبر 2021

الطبعة الأولى
2021م – 1443هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-016-7

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: +961 1 80 36 44
تلفاكس: +961 1 80 36 43
ص.ب.: 14-5034، بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج
ربيع معروف مراد

طباعة
CA s.a.r.l |Beirut, Lebanon| +961 1 304444

فهرس المحتويات

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل مفهوم "تقليص الصراع" لدى الجانب الإسرائيلي من خلال البحث في نشأته، وطرح سؤال مركزي يتعلق بدلالاته وانعكاساته على الصراع مع الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة 1967؛ وهل هو نموذج جديد أم أنه إعادة إنتاج للسياسات الإسرائيلية القديمة مع إدخال لبعض التحسينات. تجيب الورقة على هذه الأسئلة وغيرها من خلال التحليل النقدي لهذا المصطلح، وتَتَبُّع نشأته وتطوره، بواسطة الرجوع إلى الوثائق الأرشيفية والأدبيات المتعلقة بالموضوع في الفترة ما بين 1967–2021. وتخلص الورقة إلى أنّ هذا المفهوم من حيث الجوهر قديم، لكن تم تطويره وإعادة انتاجه بما يلائم المتغيرات والتحولات في مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية، وفي مقدمتها التحول من فكرة "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف".

كلمات مفتاحية:

الاحتلال الإسرائيلي	الاستعمار الاستيطاني	تقليص الصراع
الضم الزاحف	الانفصال الزاحف	سياسة عدم الظهور
	الجسور المفتوحة	

تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية

أشرف عثمان بدر[1]

المقدمة:

تزايد استخدام مصطلح "تقليص الصراع" في سياق السعي الإسرائيلي لهندسة العلاقة مع الفلسطينيين في المناطق المستعمرة سنة 1967، وخصوصاً في منطقة الضفة الغربية. فكيف ظهر المصطلح وما هي جذوره؟ هل هو نموذج جديد؟ أم أنه إعادة إنتاج للسياسات الإسرائيلية القديمة مع إدخال لبعض التحسينات؟ وما هي دلالاته وانعكاساته على الصراع؟ ستعمل هذه الورقة على الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من خلال التحليل النقدي لهذا المصطلح وتتبع نشأته وتطوره، بواسطة الرجوع إلى الوثائق الأرشيفية والأدبيات المتعلقة بالموضوع في الفترة ما بين 1967–2021.

التمهيد:

انتشر استخدام مصطلح "تقليص الصراع" بعدما نادى به الكاتب الإسرائيلي ميخا جودمان Micah Goodman في كتابه المعنون: "مصيدة 67 أو Catch–67" الصادر بالعبرية سنة 2017، تبع ذلك إصداره مقالة في مجلة ليبرال العبرية Liberal Magazine سنة 2019 بعنوان:

[1] مرشح لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، محاضر بقسم الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

"ثماني خطوات لتقليص الصراع Eight Steps to Shrink the Israeli-Palestinian Conflict".

استخدم حزب أمل جديد New Hope اليميني والشريك في الائتلاف الحكومي الحالي (الذي تشكّل في حزيران/ يونيو 2021) في برنامجه الانتخابي مصطلح "تقليص الصراع"، حيث ورد في البند رقم 2 من برنامجه والمعنون "تقليص الصراع" أو "تسمسوم هاسخسوخ":

> على الرغم من أنه في المستقبل المنظور لن تكون هناك تسوية دائمة من شأنها إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلا أنه يمكن تنفيذ إجراءات سياسية لـ"تقليص الصراع"، دون المساس بأمن إسرائيل. هذه إجراءات تخدم المصلحة الإسرائيلية على المستويين الأمني والإنساني: تحسين ظروف المعابر الحدودية للعاملين من خلال تقنيات جديدة، وترشيد نظام التشغيل الفلسطيني في إسرائيل، وتنظيم قطاع الكهرباء والطاقة، وترشيد الواردات والصادرات الفلسطينية والمزيد.[2]

أعلن نفتالي بينيت Naftali Bennet بعد توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية سنة 2021 عن توجهاته في التعامل مع الفلسطينيين، بقوله: "الهدوء الأمني وانشغال الفلسطينيين بالشؤون المدنية سيؤديان إلى تطورات في المجال الاقتصادي، وتقليل الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي، وإلى تقليص الصراع".[3] اقتبس بينيت مصطلح "تقليص الصراع" من

---

[2] أمل سياسي أمني، الموقع الرسمي للبرنامج الانتخابي لحزب أمل جديد، انظر: https://www.newhope.org.il/security (باللغة العبرية)

[3] وليد حبّاس، ماذا يعني بينيت بـ"تقليص الصراع" مع الفلسطينيين وكيف يلتقي هذا المفهوم مع أجندة الصهيونية الدينية؟، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2021/8/2، انظر: https://bit.ly/2XR1tAo

جودمان الذي يحرص على مشاورته باستمرار، وقد سبق له التعليق على كتابه "مصيدة 67" في صفحته على الفيسبوك Facebook في أيار/ مايو 2017، بقوله: "إنه قد لا يُتفق مع كل ما جاء فيه، إلا أنه يعد عملاً لامعاً ومثيراً للنقاش البناء".[4] أكد بينيت على توجهاته قبيل سفره للولايات المتحدة الأمريكية في لقاء مع صحيفة نيويورك تايمز The New York Times بقوله: "ستواصل إسرائيل سياسة النمو الطبيعي" في إشارة إلى الاستمرار في الاستيطان، موضحاً بأنّه لن يكون هنالك حلّ للصراع في المستقبل المنظور مشيراً إلى أنّ: "هذه الحكومة ستحقق اختراقات دراماتيكية في الاقتصاد، ...، السعي للشهرة لن يحل صراع عمره 130 سنة، ...، هذه الحكومة لن تضم ولن تشكل دولة فلسطينية، ...، كل ما أفعله الآن هو إيجاد حل وسط، كيف يمكننا التركيز على ما نتفق عليه".[5]

تدفعنا تصريحات بينيت للبحث في جذور هذا المصطلح وكيفية تطوره، ولكن قبل ذلك سنعمل على تأطيره نظرياً.

التأطير النظري:

يمكننا الادعاء بأنّ نموذج "تقليص الصراع" ينتمي نظرياً إلى مفهوم الحكم غير المباشر Indirect rule الاستعماري، الذي استند عليه الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ سنة 1967 مستعيناً بالبلديات، وهذا ما سنعمل على إثباته لاحقاً، فما هو مفهوم الحكم غير المباشر؟

[4] المرجع نفسه.

[5] Patrick Kingsley and Isabel Kershner, New Israeli Leader Backs Hard Line on Iran but Softer Tone With U.S., *The New York Times* newspaper, 24/8/2021, https://nyti.ms/3ydqG4B

تطور هذا المفهوم على يد الاستعمار البريطاني في الهند ما بعد سنة 1857، وكذلك الحال في ماليزيا والاستعمار الهولندي في أندونيسيا.[6] فقد اندلعت الثورة في وجه الاستعمار البريطاني الذي حاول فرض الحكم المباشر، تمثّلت بانتفاضة الهند سنة 1857، وثار خليج مورانت في جامايكا سنة 1865، والمهدية في السودان في 1881–1898. أجبرت ديمومة هذه المقاومة القادة البريطانيين على إعادة التفكير في مبادئ الحكم الاستعماري. فكان الحل هو الحكم غير المباشر، وكان على منطق "المهمة الحضارية" أن يتنحى حتى يتمكن البريطانيون من الحفاظ على سيطرتهم. أيضاً تبنى الفرنسيون الحكم غير المباشر، ليحلوا محل سياسة "الاستيعاب" سياسة "الارتباط". وفي السنغال والمغرب، تابع الفرنسيون البريطانيين في السياسة نفسها من خلال بناء تحالف دائم مع النخب المحلية التي ظلت مكانتها الأخلاقية والأيديولوجية على حالها، حتى لو كانت قوتها السياسية تتضاءل.[7]

سعى الحكم المباشر، بحسب محمود ممداني، إلى بناء دول شبيهة بدول المستعمر، بينما سعى الحكم غير المباشر لمجرد الاحتفاظ بالأراضي واستغلالها.[8] كان المقصود بعدم التدخل في الحالة الاستعمارية البريطانية هو عدم التدخل في العقيدة الدينية والهوية.[9] يجادل ممداني بأنّ الحكم المباشر يهدف إلى استيعاب مجموعات النخبة كمهمة "حضارية"، بينما يطمح الحكم

---

[6] Mahmood Mamdani, *Define and Rule: Native as Political Identity* (Cambridge: Harvard University Press, 2012), p. 9.

[7] Mahmood Mamdani, *Neither Settler nor Native: the Making and Unmaking of Permanent Minorities* (Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 2020), pp. 11–12.

[8] Ibid., p. 10.

[9] Mahmood Mamdani, *Define and Rule: Native as Political Identity*, p. 26.

غير المباشر إلى إعادة تشكيل السمات الذاتية لشعوب بأكملها، والسعي إلى تشكيل الحاضر والماضي والمستقبل للمستعمر من خلال وضع كل منهم في قالب أصلاني، تشكيل الحاضر من خلال مجموعة من الهويات في التعداد، والماضي من خلال القوة الدافعة للتأريخ الجديد، والمستقبل من خلال نظام قانوني.[10]

شهدت الحقبة الاستعمارية المتأخرة إعادة هيكلة واسعة النطاق للحكومة الاستعمارية، فقد ظهر الحكم غير المباشر كرد فعل لأزمة الإمبراطورية، وكمحاولة لاحتواء حركات "التمرد" والثورة، وكنتيجة لزيادة عدم قدرة القوى الاستعمارية على الحفاظ على المشروع الاستعماري من خلال الحكم المباشر التقليدي. وتستند الفكرة الأساسية لهذا النمط من الحكم؛ على استخدام مراكز القوة المحلية والمؤسسات المحلية كأدوات لتمكين استمرارية واستقرار الحكم الاستعماري، مما أفرز تداخل السلطة السياسية المحلية والحكم الاستعماري في إدارة الحياة اليومية للرعايا المستعمَرين.[11]

كان للدولة في المستعمرات الإفريقية الخاضعة للحكم البريطاني وظيفة هجينة، بأن تعمل على إعادة هيكلة الإنتاج المحلي لتلبية متطلبات المتروبوليتان (المركز) Metropolitan،[12] بالإضافة إلى العمل على تماسك المجتمع الاستعماري في أثناء حدوث هذا التحول الهائل. كان هذا ممكناً من خلال ممارسات القوة، ولكن تمّ تحقيقه بشكل أكثر فاعلية من خلال

[10] Ibid., p. 45.

[11] Tariq Dana, “Israeli conception of ‘peace’as indirect colonial rule,” in Jürgen Mackert, Hannah Wolf and Bryan S. Turner (editors), *The Condition of Democracy and the Fate of Citizenship, Vol. 3: Postcolonial and Settler Colonial Contexts* (UK: Routledge, 2021), p. 73.

[12] مدينة المركز الاستعماري.

استخدام سلطة شرعية مقبولة من قبل السكان الأصلانيين، يمكن من خلالها الانتقال من الهيمنة السياسية إلى الهيمنة المدنية على ظهر الهياكل التقليدية الجديدة للسلطة. تمّ العثور على حلّ لهذه المشكلة في استخدام "السلطات الأصلانية" "الحكم غير المباشر".[13] وعدّ هذا الحكم الطريقة المثالية لإدارة السكان "الأصلانيين" في إفريقيا، وقد تمّ استخدامه بشكل إبداعي في مستعمرات الامتياز، حيث احتاجت الدولة الاستعمارية لإدارة صياغة نمطين متداخلين ومتشابكين للإنتاج، أحدهما في الاقتصاد الفلاحي الإفريقي، والآخر في الاقتصاد الاستيطاني أو الرأسمالي الاستعماري. كان الحكم غير المباشر يعمل على إدارة الفلاحين الأفارقة من خلال ما كان يعدّ "مؤسسات أصلانية" والتي من شأنها أن تقود إلى حكم مستقر، وتعبئة السكان الأفارقة للعمل ودفع الضرائب، بحيث يمكن للدولة الاستعمارية تغطية التكاليف.[14]

اكتسب الحكم الاستعماري غير المباشر سمات مميزة جعلته متفوقاً استراتيجياً وأكثر فائدة اقتصادياً للقوة الاستعمارية من الحكم المباشر التقليدي، من حيث اعتماده النظري على موافقة المستعمَر على المشاركة في ترتيبات الحكم الاستعماري، سواء بموافقة رسمية أم غير رسمية، وهذا يقود بالضرورة إلى منح الاستعمار تفويض بالحكم للهياكل الإدارية الأصلانية التي يديرها أصحاب السلطة المحليون، مثل زعماء القبائل والنخب الوراثية، والموظفين، ونظام العدالة للسكان الأصلانيين، والمؤسسات السياسية المحلية.

---

[13] Ben Silverstein, "Indirect Rule in Australia: A Case Study in Settler Colonial Difference," in Fiona Bateman and Lionel Pilkington, *Studies in Settler Colonialism: Politics, Identity and Culture* (UK: Palgrave Macmillan, 2011), p. 92.

[14] Ibid., p. 93.

بُنِيَ نظام الحكم غير المباشر على استراتيجية حساب التكلفة والعائد، وكان القصد منه المساعدة في إحكام السيطرة الاستعمارية على المستعمرات دون الحاجة إلى نشر بيروقراطيات وجيوش واسعة، وقد أصبح هذا النظام ممكناً من خلال قبول النخبة الحاكمة المحلية للتوسط بين القوة الاستعمارية والمجتمعات المستعمَرة، من خلال المؤسسات المحلية. وعلى الرغم من الاستقلالية الواضحة للقادة المحليين في ممارسة السلطة، إلا أنّ الضباط الاستعماريين شكّلوا فعلياً أعلى سلطة، وأصدروا الأوامر، وصاغوا السياسات، وأملوا القرارات السياسية للقادة المحليين.[15] وقد عملت القوى الاستعمارية على اختراع سلطة محلية وقيادة مرتبطة بالاستعمار، تقوم بتوجيهها، وحتى يكسبها الاستعمار "الشرعية" دعم نظام المحسوبية الزبائنية.[16] وهنا وجه التمايز مع الوضع الفلسطيني سنة 1967، الذي لم تخترع فيه هذه السلطات المحلية، وإنما كانت موجودة ومنتخبة منذ زمن الحكم الأردني، وبقيت على الأرض ولم تهاجر كما حدث مع معظم القيادات في سنة 1948.

والسؤال هنا كيف طبقت الحكومة الإسرائيلية مفهوم الحكم غير المباشر في مناطق الـ 67، وكيف تطورت الأمور إلى تشكل نموذج "تقليص الصراع". هذا ما سنتطرق له في السطور اللاحقة.

الحكم العسكري الإسرائيلي في مناطق 1967 (1967–1981):

تأثر وزير الدفاع موشيه دايان Moshe Dayan، المسؤول الأول عن وضع سياسات إدارة السكان في مناطق الـ 67، بمفهوم "الحكم غير المباشر"

[15] Tariq Dana, "Israeli conception of 'peace'as indirect colonial rule," p. 74.

[16] Ibid., p. 75.

الاستعماري، وسعى إلى تطبيقه في مناطق 1967 من خلال البلديات، وتبلورت سياسات الحكم العسكري الإسرائيلي في مناطق 1967 على يد دايان، فبحسب التقسيمات الإدارية داخل الحكومة الإسرائيلية، أصبحت إدارة شؤون السكان الواقعين تحت الحكم العسكري من صلاحيات وزارة الدفاع. تحكّم دايان بهذه السياسات ووضع أسسها؛ بصفته الخبير شبه الوحيد الذي يجمع بين الخبرة في الحكم العسكري في قطاع غزة سنة 1956 في أثناء توليه قيادة الجيش، وتجربته في الحكم العسكري في مناطق الـ 48 في أثناء توليه وزارة الزراعة في 1959–1964، وزيارته الشخصية لفييتنام (الجنوبية) سنة 1966، كمندوب لصحيفة معاريف Maariv، للاستفادة من تجربة الفرنسيين والأمريكيين في الحكم العسكري الاستعماري لفييتنام.[17]

زاوجت المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية بين خبرتها في الحكم العسكري والتجربة الأمريكية في فييتنام، لتنتج منظومة التحكم والسيطرة التي تمأسست عقب سنة 1967. تمظهر ذلك في الممارسات الإسرائيلية المتطابقة لما ورد من استنتاجات وملاحظات لدايان في كتابه "يوميات فيتنام Vietnam Diary". وكمؤشر على ذلك؛ استدعاء دايان لحاييم هيرتزوغ Chaim Herzog، الحاكم العسكري الأول للضفة الغربية، في أول يوم من احتلال القدس، ناصحاً إياه: "لا تقم بإنشاء إدارة إسرائيلية، استخدم الجهاز (البيروقراطي) الأردني، لا تخطئ كما أخطأ الأميركيون في فييتنام، اهتم بأن تعود الخدمات الحيوية بأسرع وقت، ولكن على يد العرب أنفسهم، في البداية ركز على القدس، أنظار العالم كله عليها".[18]

---

[17] موشيه دايان، **يوميات فيتنام** (تل أبيب: دفير، 1977)، ص 15. (باللغة العبرية)

[18] شبتاي تيفيث، **البركة الملعونة** (القدس وتل أبيب: شوكن، 1969)، ص 28. (باللغة العبرية)

سعى الحكم العسكري إلى رفع المستوى المعيشي لـ"شطحيم"،[19] حتى لا تندلع اضطرابات اجتماعية. ومن اليوم الأول كان هنالك سعي لجعل الحياة طبيعية، والرجوع لنمط الحياة لما قبل الحرب، وتمظهر التعبير عن هذه السياسة في ثلاثة مجالات: عدم الوجود، عدم التدخل، الجسور المفتوحة.[20]

تبلورت الخطوط الأساسية للحكم العسكري على شكل وثيقة رسمية في تشرين الأول/ أكتوبر 1967، والتي تضمنت الاحتفاظ بالمناطق المحتلة كورقة مساومة لحل سياسي جذري للصراع العربي الإسرائيلي، مع تشجيع الهجرة، والعمل على الدمج الكامل للسكان، وأخيراً؛ فصل الضفة الغربية عن الأردن، وقد طرأ تغيير على هذه الخطوط بعد فترة.[21]

تعطينا هذه الخطوط تصوراً عن التخبط والتناقض في إدارة الحكم العسكري، إذ كيف يمكن تبني سياسة التهجير واستخدام المناطق كورقة مساومة بالتزامن مع العمل على الدمج الكامل للسكان؟ علاوة على التراجع عن فصل الضفة عن الأردن عبر تبني سياسة الجسور المفتوحة. قد يكون أحد التفسيرات لهذا التناقض هو عدم اليقين السياسي، ووجود افتراض لدى

---

[19] مصطلح إسرائيلي للدلالة على المناطق المستعمرة سنة 1967؛ الجولان، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وسيناء، وبشكل أساسي الضفة الغربية وقطاع غزة.

[20] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء، 1967–1970، موقع وزارة الدفاع، حزيران/ يونيو 1970، ص 11. (باللغة العبرية)

[21] شلومو غازيت، **العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية** (قبرص: مؤسسة بيسان، 1984)، ص 229.

قيادات الحكم العسكري عبّر عنه شلومو جازيت Shlomo Gazit بقوله: "لن نبقى في الضفة الغربية أكثر من ثلاثة أشهر".[22]

أقر المجلس الوزاري المصغر سياسة الحكم العسكري الإسرائيلي "غير المرئي" في اجتماعه في 1967/11/15. وأوضح دايان تفاصيل سياسته بالقول: "علينا التأكد بأن نقط الاحتكاك بين الشعبين قليلة، ومن أجل تحقيق ذلك، علينا أن نحدد هدفاً لنا وهو عدم تدخل الحكم العسكري في حياة العربي المحلي طالما لم يخرق القانون، ومن دون الحاجة إلى الحديث مع أي مندوب إسرائيل يمثل سلطة الاحتلال".[23] وبحسب دايان يتمثل عدم الظهور في تقليص الإشارات الدالة على الوجود الإسرائيلي، كاليافطات، ودوريات الجيش، ورفع الأعلام الإسرائيلية. أمّا المظهر الثاني لسياسة الحكم العسكري فيتمثل بعدم التدخل في إدارة السكان المحليين لشؤونهم الحياتية، فيما عدا المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على "إسرائيل" كالصحة والمشاكل الاقتصادية. وفيما يتعلق بسياسة الجسور المفتوحة فهي تعبير عن تطبيع للحياة تحت إدارة الحكم العسكري، وإزالة الحواجز النفسية بين اليهود والعرب.[24]

تأثر الحكم العسكري في مناطق الـ 67 بخبرات وتجارب الحكم الاستعماري البريطاني، من حيث السعي إلى تحقيق ما يُسمَّى تجاوزاً

---

[22] أرشيف "دولة إسرائيل"، مقابلات مع أشخاص، א–13/5002، 1985/4/26، ص 22. (باللغة العبرية)

[23] شلومو غازيت، **الطعم في المصيدة: السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967–1997**، ترجمة عليان الهندي (رام الله: مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة، 2001)، ص 62.

[24] المرجع نفسه، ص 62.

"الرخاء المادي"،[25] فقد دأب البريطانيون في بعض المناطق المستعمَرة على تحقيق وضع مادي نسبي "معقول" للمستعمَرين (وهو يبقى في كل الأحوال أقل بكثير من مستوى حياة قوى الاستعمار)، من أجل مواجهة مشاعر الثورة، كنموذج لذلك يمكننا الاستشهاد بسلوك الاستعمار البريطاني في مصر.[26] وقد طبقت "إسرائيل" هذه السياسة في تعاملها مع الفلسطينيين في مناطق الـ 1948 إبان الحكم العسكري، انطلاقاً من أن شعورهم بالاضطهاد وضغط الأحوال الاقتصادية سيدفعهم للثورة وسيشكلون خطراً أمنياً على "إسرائيل". وقد عبّر رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول Levi Eshkol عن هذه السياسة في خطاب له سنة 1965، بقوله: "سياسات الحكومة موجهة نحو دمج المواطنين العرب والدروز في حياة المجتمع والاقتصاد في إسرائيل، من خلال المحافظة على تقاليدهم (موروثهم) الدينية وثقافتهم واحترامها،

[25] يجب الأخذ بعين الاعتبار بأنّ "الرخاء الاقتصادي" تحت منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي هو أمر نسبي، بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي السابق تحت الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري في قطاع غزة. فبالرغم من التحسن النسبي في الأحوال الاقتصادية تحت الحكم الإسرائيلي إلا أنّ حالة التمييز كانت ممأسسة سواء من حيث الفارق في أجور العمال الفلسطينيين مقارنة بالعمال الإسرائيليين، أم البنية التحتية في المناطق المستعمرة سنة 1967 مقارنة بالمناطق المستعمرة سنة 1948، التي تواجد فيها أغلبية يهودية بعد تهجير أغلب الفلسطينيين. علاوة على ترسيخ حال التبعية الاقتصادية وتراجع وسائل الإنتاج الفلسطينية، وانعدام القدرة على المنافسة طوال سنوات الحكم الإسرائيلي. ولذلك، ظلّ الفرق هائلاً بين دخل الفرد الإسرائيلي والفرد الفلسطيني (5–10 أضعاف لصالح الفرد الإسرائيلي). وللأسف، فقد تمّ مأسسة هذا الوضع فيما بعد بواسطة ملحقات اتفاق أوسلو عبر ما عُرف ببروتوكول باريس الاقتصادي Paris Protocol، ناهيك عن نهب الموارد الفلسطينية من مياه وثروات طبيعية.

[26] روجر أوين، **اللورد كرومر: الامبريالي والحاكم الاستعماري**، ترجمة رؤوف عباس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 338.

الدمج سيمكن تحقيقه بعد التغيرات والتحسينات في طريقة الحياة ومستواها وبدرجة الثقافة".[27]

وبالتزامن مع ذلك تمّ التمهيد لسياسة الدمج في أثناء حكم قطاع غزة سنة 1956، فمنذ بدايته كانت الأولوية للتفكير في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية حتى لا يثور الناس، إلى درجة تفكير دايان في تجديد خط سكة حديد يصل قطاع غزة بتل أبيب، حيث تمّ تفكيك بعض أجزاءه عند حدود القطاع، وذلك لاستئناف تصدير الحمضيات من قطاع غزة، والتي كانت تقدر بـ 300 ألف صندوق حمضيات وقتئذ، إلى أوروبا عبر ميناء حيفا.[28]

عمل الحكم الإسرائيلي على تحقيق ما يسمِّيه "رخاءً اقتصادياً" في فلسطين المحتلة 1967، بهدف مجابهة المقاومة و"التمرد" المسلح.[29] وقد أشار جازيت لذلك بقوله: "الحرب الأكثر نجاعة ضد الأعمال التخريبية يمكن إنجازها عندما يرى العربي الفرد نفسه يخسر أكثر مما يستفيد، إذا لم يتصرف بشكل ملائم وإذا لم يسد الهدوء في المنطقة".[30] ولخّص دايان فلسفة السعي لتحسين الوضع المعيشي في نقاشه مع أحد الضباط الإسرائيليين، "سيكون من مصلحتنا إذا تعاملنا مع أحد الأغنياء بدلاً من الجار الفقير

[27] يائير بويميل، **في ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية وفعالياته في قطاع المواطنين العرب، سنوات التشكل: 1958–1968** (حيفا: برديس للنشر، 2007)، ص 114. (باللغة العبرية)

[28] Moshe Dayan, *Diary of The Sinai Campaign* (New York: Harper Row, 1966), p. 170.

[29] شلومو غازيت، الأراضي المستحوذ عليها: السياسات والأفعال، مجلة **معرخوت**، عدد 204، كانون الثاني/ يناير 1970، ص 30. (باللغة العبرية)

[30] شلومو غازيت، **العصا والجزرة**، ص 232.

المتخلف. ألا ترى؟ ...هذه فلسفة"،[31] فالجار "المتخلف" الفقير من وجهة نظر دايان سيسعى للثورة والمقاومة لأن ليس لديه ما يخسره.

يشير دايان في ملاحظاته حول فييتنام بأنّه كان على الأمريكيين توفير مستوى معيشة جيد، حتى يستطيعوا "كسب القلوب والعقول Winning hearts and minds"،[32] في إشارة إلى ضرورة انتهاج مثل هذه السياسة، التي يعود استخدامها كمفهوم إلى الجنرال الاستعماري الفرنسي هوبير ليوطي Hubert Lyautey، كجزء من استراتيجيته لمواجهة الثورة في فييتنام سنة 1895، والتي استنبطها من السياسة الاستعمارية البريطانية في الهند، وقام بتطبيقها أيضاً في المغرب، وتقوم على الافتراض بأنّ الواقعين تحت الاستعمار سيعملون من أجل مصالحهم، والتي سيتم تعريفها من قبل المستعمِرين.[33]

عدم الظهور (الوجود)... يَرى ولا يُرى:

ينسب موشيه إلعاد Moshe Elad[34] إلى دايان تجسيده مبدأ عدم الظهور "يَرى ولا يُرى"،[35] بمعنى ضبط الحكم العسكري لمجريات الأمور دون الحاجة للظهور أو الوجود. لكن وبالعودة إلى يائير بويميل Yair Bäuml نجد إشارة إلى تبني أشكول سياسة "يَرى ولا يُرى"، عند إبطاله للحكم العسكري

[31] شبتاي تيفيث، **البركة الملعونة**، ص 173.

[32] موشيه دايان، **يوميات فيتنام**، ص 145.

[33] Douglas Porch, "Bugeaud, Gallieni, Lyautey: The Development of French Colonial Warfare," in Peter Paret, Gordon A. Craig and Felix Gilbert (editors), *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age* (USA: Princeton University Press, 1986), p. 393.

[34] الحاكم العسكري لمنطقة جنين سنة 1982.

[35] موشيه إلعاد، **إذا أردتم، هذه الضفة الغربية** (حيفا: برديس، 2015)، ص 52. (باللغة العبرية)

في مناطق 1948 سنة 1966،[36] وقتئذ لم يكن دايان وزيراً في الحكومة. مما يعطينا مؤشراً بأنّ هذه السياسة ليست من "ابتكارات" دايان، وإنما هي ناتجة عن استخلاصات "المؤسسة الإسرائيلية" وتقييمها لتجربة الحكم العسكري في مناطق 1948.

أعطى دايان توجيهات لهيرتزوغ بتبني سياسة عدم الظهور، بقوله: "أريد أن يولد العربي ويعيش ويموت دون أن يحتك بالبيروقراطية الإسرائيلية".[37] فكان الطموح الأساسي للحكم الإسرائيلي هو "أن يولد العربي في المستشفى ويتلقى شهادة ميلاده، ويكبر ويتلقى تعليمه ويتزوج ويربي أولاده وأحفاده حتى وفاته بدون أن يحتاج للاحتكاك بإسرائيليين".[38] تمظهر هذا التوجه بوضع معظم الأمور الإدارية التي يشرف عليها الحكم العسكري بيد موظفين عرب، مع تقليص عدد المشرفين الإسرائيليين.

يؤكد تقرير صادر عن الحكم العسكري الإسرائيلي هذا التوجه، بالادعاء أنّ كل تواجد للسلطة الإسرائيلية كان مبنياً على عدم الاحتكاك، موقع بنايات الحكم، والعلم الإسرائيلي، والدوريات، واللافتات، وذلك بهدف عدم الظهور. كمؤشر على ذلك يتم الاستشهاد بإعطاء دايان أمراً للجنود بإنزال العلم الإسرائيلي عن قبة الصخرة عقب احتلال القدس في 1967/6/8.[39]

يمكننا القول بأن دايان جرّب سابقاً تطبيق سياسة عدم الظهور مع احتلال قطاع غزة سنة 1956، عبر إعطائه تعليمات بالحرص على عدم

---

[36] يائير بويميل، **في ظل أزرق أبيض**، ص 238.

[37] موشيه إلعاد، **إذا أردتم، هذه الضفة الغربية**، ص 57.

[38] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء، 1967–1970، وزارة الدفاع، حزيران/ يونيو 1970، ص 5.

[39] Neve Gordon, *Israel's Occupation* (University of California Press, 2008), p. 1.

الوجود في مراكز التجمعات السكنية.[40] وعندما أعلن سكان القطاع الإضراب الشامل في المدارس والمتاجر احتجاجاً على الاحتلال، استدعى دايان رئيس بلدية غزة وقال له:

> جيشنا سيبقى خارج البلد، إذا أغلقتم المتاجر من سيعاني هم مواطنوكم، وإذا أغلقتم المدارس فهذا يضر بأولادكم، نحن لن نتدخل، واجبنا كمحتلين هو توفير الغذاء لكم، وسوف نفعل ذلك، وإذا أردت مساعدة الجيش الإسرائيلي في مكافحة الخارجين عن القانون سنقدم لك المساعدة، إذا أردت مساعدة مالية للمدارس، المستشفيات وغيرها نعطيكم، لكن إذا أردتم إغلاق المؤسسات، فنحن لن نفتحها (بالقوة) ولن نحول المؤسسات المدنية لموضوع صراع ضد قوات أجنبية محتلة.[41]

تبلورت سياسة عدم الوجود بشكل واضح عقب زيارة دايان لفيتنام سنة 1966، كإحدى الاستخلاصات في دراسته لتجربة الحكم العسكري الأمريكي، عبّر عن ذلك بقوله: "على الأميركيون فيما يتعلق بالشؤون المدنية أن يقلصوا تواجدهم بقدر ما يستطيعوا، يجب أن يعملوا بشكل غير مباشر، يجب خلق وضع إذا حاول الفيتكونغ (الثوار الفيتناميون) الإضرار بالترتيبات المعمول بها، أن تكون الحرب في هذه الحالة موجهة لأبناء شعبهم وليس الغرباء (الأمريكيون)".[42] بناء على ذلك، أعطى دايان تعليمات للحكام العسكريين في الأسابيع الأولى للاحتلال بالانسحاب من مراكز المدن وتجنب رفع الأعلام.[43]

[40] موشيه دايان، **يوميات فيتنام**، ص 130.

[41] المرجع نفسه، ص 137.

[42] المرجع نفسه.

[43] شلومو غازيت، **العصا والجزرة**، ص 236.

عدم التدخل:

يدَّعي الحكم العسكري الإسرائيلي عدم تدخله في الشؤون الحياتية للسكان؛ لخّص هذه الفلسفة دايان في خطابه الموجه للضباط الإسرائيليين والذين لم يكونوا مقتنعين بهذا التوجه بقوله: "دعوهم يحكمون أنفسهم بنفسهم، فقط اهتموا بالأمن"،[44] وأضاف "لا نريد السيطرة عليهم، ولا نريد التدخل في حياتهم، ولا نريد أن نكون مفوضين لهم أو أن نكون بيروقراطية انتدابية. نريدهم أن يعيشوا حياتهم في مدنهم الخاصة، والإشراف على مدارسهم الخاصة، ويوجهوا مزارعيهم".[45] لكن الوقائع على الأرض تشير إلى عكس ما دعى له دايان، فالمؤشرات والدلائل تشير إلى تدخل الحكم العسكري في حياة الفلسطينيين سواء بوضع الخطط، أم التدخل بإدارة الأمور، وأبسط مثال على ذلك، محاولة التأثير على نتائج انتخابات البلديات وتعيين أشخاص موالين.

الجسور المفتوحة:

رأى الحكم العسكري "الجسور المفتوحة" من الأسس التي قامت عليها سياساته في إدارة مناطق الـ 67، وبشكل خاص الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن يوجد تناقض في موقف المؤسسة الإسرائيلية تجاه سياسة الجسور المفتوحة، فمن ناحية حاولت "إسرائيل" تطبيق سياسة الجسور المفتوحة في الجولان أسوة بما حصل مع الأردن، لكن سورية رفضت.[46] ومن ناحية أخرى كان واضعي الخطط في "إسرائيل" ينظرون لسلبيات هذه السياسة

---

[44] شبتاي تيفيث، **البركة الملعونة**، ص 103.

[45] Moshe Elad, "The birth of the core issues: the West Bank and East Jerusalem under Israeli administration 1967–76 (part 1)," *Israel Affairs* journal, Routledge, Vol. 18, Issue 4, 2012, p. 578.

[46] نظير مجلي، **الجولان... ملحمة صمود** (عكا: منشورات عرابسك، 1982)، ص 58.

دون الإيجابيات؛ فبحسب وجهة النظر الإسرائيلية تكمن الإيجابيات في حلّ مشكلة الفائض الزراعي، وكذلك استمرار الحياة الطبيعية في أراضي الـ 67، والاتصال الخدماتي مع الحكم العسكري، مما قد يقود إلى تفاهمات وتطبيع الوجود الإسرائيلي. أما السلبيات فتنحصر في الارتباط بالحكم الأردني، واحتمالية إنتاج مشكلة أمنية، علاوة على الخطر الدائم بحصول أزمة اقتصادية في حال أغلقت المعابر. وقد انعكس هذا التقييم على أساسيات التخطيط الزراعي على المدى الطويل التي أوصى بها وزير الزراعة حاييم غيفعاتي Haim Gvati، والتي تتمحور حول تقليل الارتباط التجاري مع الضفة الشرقية للأردن، وإعداد خطة بديلة لمعالجة مشاكل الإنتاج الزراعي، في حال أغلقت الجسور بشكل مفاجئ، وتطوير فروع زراعية جديدة في الضفة الغربية تكمل الاقتصاد الإسرائيلي، ومناسبة للتصدير لأوروبا، أو مناسبة للصناعة الإسرائيلية.[47]

أشارت مذكرة كتبت سنة 1973 إلى أن الإنجاز الحقيقي لهذه السياسة هو المحافظة على أجواء التطبيع التي تسهم في تحقيق هدوء نسبي. وقد ورد في المذكرة بأنه إذا أُبطلت الجسور المفتوحة ستكون هنالك ضرورة لتسريع خطوات الدمج الاقتصادي، وإعطاء سكان المناطق حقوقهم السياسية مما يعني ضمّاً بحكم الأمر الواقع، كما أن إغلاق الجسور سيدفع جزءاً من سكان المناطق للثورة.[48] وبحسب شلومو غازيت فإنّ إغلاق الجسور يعني ضمناً إلغاء الخط الأخضر.[49] وهذا ما كان يخشى منه بعض الساسة الإسرائيليين.

---

[47] يغال دروكر، "وزارة الزراعة في يهودا وشومرون يونيو 1967 – يونيو 1969،" وزارة الزراعة، الفنانين المتحدين، 1969، ص 15. (باللغة العبرية)

[48] عاموس شيفريس، **يسرائيل جليلي: حارس المؤسسة وراسم الخط** (رمات جان: يد تبنكين، 2010)، ص 292–293. (باللغة العبرية)

[49] أرشيف "دولة إسرائيل"، مقابلات مع أشخاص، ص 11.

يقر غازيت بأنّ سياسة الجسور المفتوحة قد استخدمت للضغط على الأردن وتشجيع الهجرة إليه،[50] ومن ثمّ هدف الحكم العسكري في مناطق الـ67 إلى "التهجير الهادئ" للسكان، وهو شبيه بما نادى إليه وزير الخارجية موشيه شاريت Moshe Sharett في بداية الخمسينيات، للتعامل مع السكان العرب في مناطق الـ 48.[51] عبّر دايان عن هذا التوجه بشكل واضح في معرض دفاعه عن سياسة الجسور المفتوحة، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست Knesset بقوله: "الحركة عبر معبار دامية له سلبيات لكنه كالوزة التي تبيض ذهباً، وتسهل خروج الناس مع أملاكهم.... لا نريد من أهل نابلس أن يتظاهروا لصالح إسرائيل.... يجب أن نشتري منهم البطيخ حتى لا يتعفن، ونقدم لهم الدعم، وندفع الرواتب.... علينا تسهيل من يريد العبور للشرق، أن ننجح في عبور 150 ألفاً نكون قد حققنا إنجازاً".[52]

كما أسلفنا كان من أهداف سياسة الجسور تطبيع الوضع القائم وكسر المقاطعة، إلا أنّ حالة الرفض الشعبي للمشروع الصهيوني في المنطقة حالت دون تحقيق هذا الهدف. وعبّر عن هذا الهدف دايان بقوله:

> هدفنا هو تحقيق اعتراف من العالم العربي بقيام دولة إسرائيل، وإنجاز حدود مفتوحة بيننا وبين العالم العربي، وهنا وفي ظل الوضع غير الاعتيادي الحالي، حققنا فعلياً عدم وجود أيّ حدود بين تل أبيب والجدار، الحدود المفتوحة بين إسرائيل وشطحيم وبين

---

[50] شلومو جازيت، **العصا والجزرة**، ص 232.

[51] أحمد سعدي، **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين**، ترجمة الحارث محمد النبهان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 52.

[52] أرشيف "دولة إسرائيل"، جلسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بخصوص توحيد القدس والسياسات في 1967/9/26، الملف: א–8/ 8161، رقم الجلسة 84، ص 9–12.

> شطحيم والعالم العربي أنتجت سابقة تدفق الأشخاص والبضائع من خلال الجسور المفتوحة، ما هو المنطق في إعادة الجدار الحديدي بيننا وبين العالم العربي؟ إذا أغلقنا شطحيم نحول أنفسنا إلى وكلاء رئيسيين للمقاطعة العربية.[53]

أسهم فتح المعابر، بحسب سارة روي Sara Roy، في تصريف الفائض الزراعي ومنعت من تشكيله عبئاً على الاقتصاد الإسرائيلي، وقد أحدثت سياسة الجسور المفتوحة ما هو أكثر من تمكين السيطرة على أسواق التصدير الفلسطينية إلى ترويج المنتجات الإسرائيلية، عدا عن تحول المناطق المحتلة إلى ثاني أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة.[54] وبحسب موشيه إلعاد بعد فتح الجسور بدأت بضاعة شركة تنوفا Tnuva من الخضار والمزروعات بالدخول إلى الدول العربية.[55]

البلديات:

كان للبلديات دور أساسي في إدارة الحياة اليومية للسكان في فلسطين المحتلة 1967، علاوة على التمثيل السياسي للسكان، ويمكننا القول بأنّ البلديات مرت بمحطتين تاريخيتين بارزتين وهما انتخابات سنة 1972 وانتخابات سنة 1976. جاءت انتخابات البلديات سنة 1972 على خلفية خطة المملكة المتحدة التي طرحها الملك الحسين؛ لإقامة فيدرالية مع الضفة الغربية، وذلك عقب صدام النظام الأردني مع الفدائيين.[56] فيما رأى المجلس الوطني

---

[53] أرشيف الكنيست الإسرائيلي، وقائع الجلسة 22 للكنيست السابع، 1970/1/5، ص 397. (باللغة العبرية)

[54] سارة روي، **قطاع غزة: السياسات الاقتصادية للإفقار التنموي**، ترجمة محمد طربيه (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018)، ص 188.

[55] موشيه إلعاد، **إذا أردتم، هذه الضفة الغربية**، ص 182.

[56] Mordechi Nisan, *Israel and the Territories: A Study in Control 1967–1977* (Ramat Gan: Turtledove Publishing, 1978), p. 122.

الفلسطيني (في ذلك الوقت) الانتخابات مؤامرة أردنية إسرائيلية، ولذلك رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف).[57]

سعت "إسرائيل" إلى تحقيق مجموعة من المكاسب من خلال إجراء الانتخابات. فقد كان من المهم إجراء انتخابات في الضفة الغربية لثلاثة أسباب:

1. أنها تعبير عن حالة التطبيع والعودة الناجحة إلى الحياة الروتينية في الضفة الغربية.
2. تعدّ بمثابة تحدٍّ للأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
3. يمكن لهذه الانتخابات أن تمنح الشرعية للقيادات المنتخبة، وبالتالي السماح لهم بالتعاون مع الحكم العسكري بشكل أوثق.[58]

شارك نحو 85% من الذين لديهم الحق في التصويت في انتخابات سنة 1972، وفازت النخبة التقليدية بأغلبية الأصوات، وهذا ما عدّته "إسرائيل" بمثابة نصر لها.[59] بعد الانتخابات وفي مؤشر إضافي على التدخل، قام الحكم العسكري بتعيين 14 رئيس بلدية.[60]

لم يستجب أصحاب حقّ الاقتراع في الضفة الغربية لنداء منظمة التحرير والأردن بالعزوف عن الانتخابات، دفعهم إلى ذلك الحرص على تحقيق المصلحة وتقادير الربح والخسارة. أجرت "إسرائيل" الانتخابات بهدف إنتاج قيادة بديلة، لكن؛ وبدل أن تنتج قيادة تابعة للحكم العسكري، وُلِدت

---

[57] موشي ماعوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية: أسرار، تحركات ومواقف** (د.م: د.ن، 1986)، ص 5.

[58] شلومو غازيت، **الطعم في المصيدة**، ص 203.

[59] المرجع نفسه.

[60] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها 1972/1971: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء، منشورات النور، وزارة الدفاع، أيلول/ سبتمبر 1973، ص 122. (باللغة العبرية)

"الجبهة الوطنية الفلسطينية" والتي ترأسها رئيس بلدية رام الله وقتئذ كريم خلف، وعبد الجواد حمايل رئيس بلدية البيرة، وتشكلت من الحزب الشيوعي، وحزب البعث، والقوميين العرب، وفصائل من منظمة التحرير، وذلك بهدف تمثيل الفلسطينيين بدل النظام الأردني.[61]

بحسب نيفيه جوردون Neve Gordon كانت "إسرائيل" تأمل في استخدام انتخابات سنة 1976 كوسيلة لتقويض منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت قد اكتسبت مكانة كبيرة في الأراضي المحتلة خلال فترة السبعينيات. وعلى الرغم من أن المخابرات الإسرائيلية كانت تدرك أن الانتخابات الجديدة قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، قرر وزير الدفاع شمعون بيريس Shimon Peres إجراء الانتخابات كما هو مخطط لها، فالتقى بالأعيان ورؤساء البلديات من أجل دفع "خطة الإدارة الذاتية" التي من شأنها توسيع سلطة المجالس المحلية، وإعطاؤها مزيداً من المسؤولية لإدارة الحياة اليومية في الضفة الغربية. أعرب بيريس عن أمله في أن تتمكن النخبة التقليدية من المحافظة على مكانتها، والتي يمكن استخدامها كقوة مضادة لمنظمة التحرير.[62] وبالفعل حدد موعد لانتخابات البلديات في نيسان/ أبريل 1976.

أرادت "إسرائيل" من الموافقة على إجراء انتخابات في 1976؛ التمهيد لظهور قيادة حكم ذاتي والإيحاء للعالم بليبرالية الاحتلال، وقتئذ قدّر بيرس ومستشاروه بأن أنصار المنظمة سيفوزون فقط بثلث البلديات، وأن البلديات الكبيرة في نابلس والخليل ستبقى بيد "المحافظين".[63] وفي مؤشر على التدخل في الانتخابات؛ ضغط الحكم العسكري على "المحافظين" من

[61] موشي ماعوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية**، ص 8.

[62] Neve Gordon, *Israel's Occupation*, pp. 101–106.

[63] موشي ماعوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية**، ص 36.

أمثال الشيخ محمد علي الجعبري بالخليل، والذي استنكف عن الترشح، ومعزوز المصري بنابلس لإعادة الترشح للانتخابات، وفي الوقت ذاته قامت بإبعاد حمزة النتشة من الخليل وعبد العزيز الحاج من البيرة لتعزيز فرص فوز "التقليديين"،[64] لكن هذه الخطوة انقلبت ضدهم وأسهمت بفوز الكتلة الوطنية.

توقع قادة الحكم العسكري فوز الخط الوطني في الانتخابات لكن ذلك لم يمنع من إجرائها، ففلسفة الحكم العسكري وقتئذ كانت قائمة على عدم دفع الناس إلى العمل السري، وإبقائهم تحت العين بحيث يمكن ضبطهم والسيطرة عليهم، عبّر عن ذلك مستشار الشؤون العربية في وزارة الدفاع بقوله:

> السؤال الكبير الذي علينا أن نسأله لأنفسنا ليس رغبتنا الاستماع إلى صوت (متطرف ووطني جديد) بل أين نفضل سماعه، فهل نفضل الاستماع إليه في مجالس بلدية منتخبة في ظل سيطرتنا، أو أننا نفضل رؤية زعماء وطنيين في الشوارع، يوزعون المنشورات ويدعمون أعمال الإرهاب؟ ولا يعني أن انتخاب هؤلاء الأشخاص أنهم لن يشاركوا في مثل هذه الأعمال. في هذه الحالة نستطيع دائماً استخدام وسائل قانونية ضدهم.[65]

شارك أنصار المنظمة بقوة في الانتخابات، وكانت شعارات المرشحين الوطنيين سياسية وليس خدماتية، تمثلت بالدعوة لإقامة دولة فلسطينية، ورفض الحكم الذاتي ومشروع المملكة المتحدة وتأييد منظمة التحرير، فكانت النتيجة أن 75% من المنتَخَبين كانوا من الوجوه الجديدة، بالتحديد 153 من بين 205.[66]

---

[64] المرجع نفسه، ص 37.

[65] شلومو غازيت، **الطعم في المصيدة**، ص 203.

[66] موشي ماعوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية**، ص 41.

تأسس على إثر انتخابات البلديات وبالتحديد سنة 1978 ما عرف بـ"لجنة التوجيه الوطني"، والمكونة من رؤوساء البلديات الكبيرة، بما فيها بلدية غزة برئاسة رشاد الشوا، وتمثل المنظمات الاجتماعية، وأصحاب المهن والعمال، في الوقت الذي كانت سياسة الليكود Likud الذي وصل للحكم سنة 1977 قائمة على التضييق، سواء بتعريض رؤوساء البلديات للاعتقال؛ كما حدث مع رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة سنة 1979، أم الإبعاد؛ كما حدث مع رئيس بلدية الخليل فهد القواسمي، ورئيس بلدية حلحول محمد ملحم سنة 1980، وذلك بذريعة تأييد "الإرهاب". لم يتوقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلى وضع عبوات ناسفة[67] في سيارات الشكعة وكريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وإبراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، واختتمت "إسرائيل" أفعالها سنة 1982 بحل "لجنة التوجيه الوطني" واعتبارها خارجة عن القانون.[68]

روابط القرى:

أدرجت "إسرائيل" إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن خطتها للسلام بالشرق الأوسط، وذلك بعد زيارة الرئيس المصري أنور

---

[67] شكلت حركة سرية من قبل أعضاء بارزين في جوش إيمونيم Gush Emunim سنة 1979. وكان زعيمها رئيس المجلس البلدي لمستوطنة كريات أربع. لم يكن الدافع وراء هجماتها هو الانتقام فحسب، بل كان الدافع أيضاً هو التسبب في هروب العرب. حاولت الحركة اغتيال رؤساء البلديات الفلسطينيين، وأطلقوا النار على حشد من الطلاب في جامعة الخليل، وفي سنة 1984 تمّ القبض على أحدهم في أثناء وضعه قنابل، في خمس حافلات عربية في شرقي القدس. خلال استجوابهم، كشفوا أنّ هدفهم النهائي كان تفجير مسجد قبة الصخرة كتحضير لبناء المعبد الثالث، انظر:

Gershon Shafir, *A Half Century of Occupation: Israel, Palestine, and the World's Most Intractable Conflict* (University of California Press, 2017), p. 110.

[68] موشي ماعوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية**، ص 79–83.

السادات للقدس في أواخر سنة 1977.[69] توزع الوزراء في حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيجن Menachem Begin على محورين، محور شارون – بيجن المتشدد مقابل محور دايان – وايزمان "الليبرالي"، تبنى وزير الدفاع عيزر وايزمان Ezer Weizman نفس خط دايان، بإقامة حكم ذاتي فلسطيني من خلال رؤوساء البلديات المنتخبين، فالتقى برؤوساء البلديات ونفذ مطالبهم، ودعا لتجديد الدعم المالي لهم، بل وسمح لهم بالسفر وحضور المؤتمرات، وسمح بإدخال أموال المنظمة.[70] عبّر وايزمان عن موقفه بقوله:

> إننا لا نعمل بما فيه الكفاية لتطوير المناطق والاقتصاد المحلي... لأن ذلك يتطلب أموالاً، ولا نريد تخصيص أموال من الميزانية الإسرائيلية، وعليه، فإني سأطلب من رؤوساء البلديات إحضار الأموال المطلوبة لتمويل تطوير مدنهم ولا يعنيني من أين سيحضرونها. وقد شجعت كريم خلف (رئيس بلدية رام الله) بالسفر إلى أبو ظبي وإحضار الأموال من هناك لتمويل شبكة مجاري بلدية.[71]

رفض رؤوساء البلديات مشروع الحكم الذاتي المقترح في المفاوضات المصرية الإسرائيلية سنة 1978، وذلك على هامش اجتماعهم مع مبعوثين أمريكيين في جلسات استمزاج آرائهم، وقد أشار معظم رؤوساء البلديات إلى

---

[69] Shlomo Gazit, "Early Attempts at Establishing West Bank Autonomy (The 1968 Case Study)," *Harvard Journal of Law & Public Policy*, Harvard Society for Law & Public Policy, 1980, pp. 150–151.

[70] موشي ماعوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية**، ص 113.

[71] شلومو غازيت، **الطعم في المصيدة**، ص 101.

ضرورة التحدث مع منظمة التحرير حول أيّ مقترح سياسي.[72] هذا الرفض دفع وايزمان للتخلي عن منهجية دايان، والتحول نحو فكرة "روابط القرى". كان من الأسس التي وضعها دايان عدم الميل للتعامل مع "المتعاونين"، والاستناد على الحكم من خلال الأشخاص المنتخبين حتى لو كانت خلفيتهم وطنية. وبحسب غازيت فإنّ دايان لم يستخدم "المتعاونين" لأن هذا الحل غير واقعي ولن يخدم لفترة طويلة، فهو لا يهتم بالآراء السياسية لرؤوساء البلديات، ما داموا لا يشاركون بنشاطات "تخريبية".[73]

تقدم مناحم ميلسون Menahem Milson،[74] المقرب من حزب العمل Labor Party بمشروع روابط القرى أثناء خدمته بالجيش، عمل ميلسون كأستاذ جامعي، بعدما وصل إلى رتبة عقيد بالجيش سنة 1976، كما عمل مستشاراً للشؤون العربية في الحكم العسكري.[75] أسفرت الاتصالات والاجتماعات بين مصطفى دودين، الوزير السابق في الحكومة الأردنية، ويغال كرمون Yigal Karmon، الحاكم العسكري للخليل، ووزير الدفاع،

[72] جيفري أرونسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة**، ترجمة حسني زينه (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 198.

[73] أرشيف "دولة إسرائيل"، مقابلات مع أشخاص، ص 4–5.

[74] عمل كأول مسؤول للإدارة المدنية بعد تأسيسها في 1981/11/1 بموجب الأمر العسكري رقم 947. انظر: عطا الله كتاب ورجا شحاده، **الإدارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة: دراسة تحليلية للأمر العسكري 947**، ترجمة منى رشماوي (رام الله: منشورات عمر ناشونال)، ص 2.

[75] دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن إياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2003)، ص 569.

بالإعلان عن تشكيل "رابطة قرى الخليل"، في 1978/7/20.[76] اتخذت روابط القرى من الزراعة مدخل لعملها، تمثّل ذلك بالأهداف التي وضعتها في نظامها الأساسي، ومن أبرزها: تطوير أساليب الزراعة، وتحديثها، وتشجيع التعاونيات بهدف تحسين أحوال المزارعين[77].

تلقت روابط القرى الدعم المالي من الحكم العسكري، كمؤشر على ذلك؛ صرف مبلغ ثلاثة آلاف دولار فقط على 75 قرية في محافظة الخليل سنة 1978، ليتم بعد تأسيس روابط القرى رفع المبلغ إلى مليوني دولار من أجل دعم موقف دودين.[78] كما حصلت روابط القرى على عقود تسويقية للمنتجات الزراعية الفلسطينية في الأسواق الإسرائيلية.[79]

حصلت روابط القرى خلال الفترة ما بين 1979–1981 على دعم مالي يقدر بنحو 17 مليون دولار، على شكل مشاريع من ضمنها شقّ طرق زراعية في الضفة الغربية، ومعدات زراعية، وعقود تسويقية للمنتجات الزراعية في الأسواق الإسرائيلية.[80] كما باعوا الأسمدة، التي حصلوا عليها من الحكم العسكري، بسعر أقل من أسعار السوق. في بعض الأحيان، تمكن

---

[76] مختار البعباع، "حول أزمة البلديات في الأرض المحتله وأثرها على عملية الصمود،" مجلة **صامد الاقتصادي**، عدد 49، 1984، ص 124.

[77] رجا شحاده، **قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 112.

[78] دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون**، ص 571.

[79] ماهر الكرد، "تفكيك بلديات المدن بناء روابط القرى،" مجلة **صامد الاقتصادي**، عدد 39، 1982، ص 64.

[80] عمر بشير، "إسرائيل وروابط القرى: من نشأتها إلى حلها،" رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2014، ص 66.

زعماء روابط القرى من إلغاء أوامر هدم المنازل، وقدموا تصاريح بناء للسكان المحليين، في الوقت ذاته، أوقف الحكم العسكري تدريجياً مشاريع تنمية القرى التي رفضت طلب المساعدة من روابط القرى.[81] وتمّ اعتقال وإبعاد العديد من رؤوساء البلديات المعارضين للحكم العسكري، علاوة على الإقامة الجبرية والملاحقة المستمرة والمضايقات من قبيل المنع من السفر.[82]

سعت "إسرائيل" إلى ربط أكبر شريحة ممكنة من السكان بالنظام الزبائني لروابط القرى، وامتلاك قاعدة اجتماعية كبيرة من شأنه أن يمنح روابط القرى الشرعية اللازمة للتفاوض نيابة عن الفلسطينيين، وإقامة حكم ذاتي محدود مشروط بالشروط الإسرائيلية. وكجزء من سياسة "فرّق تسد"، تمّ استغلال الروابط في التحريض على العنف الفلسطيني الداخلي بين الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية وروابط القرى، وعلى نطاق أوسع لتأجيج التوترات بين سكان الحضر والريف، فقد سمح الحكم العسكري لروابط القرى بإنشاء ميليشيات محلية مسلحة والحصول على سيارات وأسلحة. على الرغم من الاستثمار الإسرائيلي المكثف في روابط القرى، إلا أنّ الفلسطينيين رفضوا بشدة التعاون معها وقاوموا محاولة فرضها كسلطة.[83] وتطور الأمر إلى قتل أتباع المنظمة لرئيس رابطة القرى في رام الله يوسف الخطيب في 1980/11/17.[84] وبالفعل أدى هذا الرفض والمقاومة لمشروع روابط القرى إلى فشله.

---

[81] Neve Gordon, *Israel's Occupation*, pp. 110–113.

[82] عمر بشير، "إسرائيل وروابط القرى: من نشأتها إلى حلها،" ص 78.

[83] Tariq Dana, "Israeli conception of 'peace'as indirect colonial rule," p. 80.

[84] موشي ماعوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية**، ص 140.

الإدارة المدنية:

حلت "الإدارة المدنية" محل الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، إثر توقيع اتفاق كامب ديفيد Camp David Accords مع مصر، وتحديداً بعد سنة 1981، في تغيير للمسمى دون تغيير للمحتوى، فقد تولت الإدارة المدنية المسؤولية عن كل جانب من جوانب الحياة اليومية تقريباً.[85] شكلت الإدارة المدنية فرعاً للجيش الإسرائيلي، وقامت بتنظيم الأمور بواسطة الأوامر العسكرية، فيما عدّها الفلسطينيون تمثيلاً خادعاً للاحتلال العسكري. قمعت الإدارة المدنية كل مبادرة اجتماعية واقتصادية محلية، وحظرت المجموعات التمثيلية ومنظمات المجتمع المدني، علاوة على إقالة رؤوساء البلديات الرافضين للإدارة المدنية، في المقابل نمت وشجعت روابط القرى؛ كجسم محلي يعمل بالوكالة وتحت الإشراف المباشر للسلطات الإسرائيلية.[86] لكن رفض معظم الشعب الفلسطيني لروابط القرى، واستهداف قادتها بالاغتيال على يد الحركة الوطنية، حال دون تطور هذا النموذج.

يجادل الباحث الصهيوني هلل كوهين Hillel Cohen بأنّ روابط القرى كإطار تنظيمي قد فشلت، لكنها كفكرة ونظرية قد نجحت. بحسب هلل يعود فشل إطار روابط القرى إلى عدة أسباب؛ من بينها وجود رفض للفكرة من بعض قيادات الحكم العسكري، وكذلك رفض اليسار والمستوطنين للفكرة. فاليسار يرفضها لأنها ترسخ كولونيالية "إسرائيل"، والمستوطنون يخشون من أن تؤثر على مشاريعهم الاستيطانية. أما على الصعيد الفلسطيني فقد فشلت

---

[85] Tariq Dana, "Israeli conception of 'peace'as indirect colonial rule," p. 79.

[86] Ibid., p. 80.

الروابط بسبب الخلافات الداخلية بين قياداتها وفسادهم، وبسبب تعامل الفلسطينيين معها على أنها كيان عميل للاحتلال. لكن فكرة وجود ممثلين للفلسطينيين يديرون الحياة اليومية ويحافظون على الأمن بقيت قائمة، وجاء اتفاق أوسلو Oslo Accords لينتج سلطة فلسطينية يوجد تشابه كبير بينها وبين روابط القرى، بل إنّ هلل يستشهد بآراء بعض الأكاديمين كأسعد غانم الذي يدعي بأن السلطة الفلسطينية أسوأ من روابط القرى.[87]

الحكم غير المباشر في فترة ما بعد أوسلو:

يجادل طارق دعنا بأنّ السلطة الفلسطينية تعدّ نموذجاً ناجحاً للحكم غير المباشر،[88] حيث:

> يمثل توقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993 لقاءً غير مسبوق في تاريخ النضال ضد الاستعمار، بين حركة التحرير الوطني والمشروع الاستعماري الاستيطاني. في تناقض حاد مع المسارات السابقة لحركات التحرر الوطني، التي طبقت باستمرار مبدأ تقرير المصير من خلال إنهاء الاستعمار، قدمت "م.ت.ف" تنازلات كبيرة سهلت إعادة الهيكلة والاستعانة بمصادر خارجية للعديد من الأدوات الاستعمارية الإسرائيلية. على وجه الخصوص، استبدل إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 الهياكل والوظائف الحيوية المرتبطة بحركة التحرير المناهضة للاستعمار، بكيان هش يتميز بالانقطاع الإقليمي والاعتماد الاقتصادي والضعف المؤسسي والتشرذم الاجتماعي.[89]

---

[87] هلل كوهين، "روابط القرى: فشل الإطار، ونجاح النظرية والسلام المفقود،" مجلة **الشرق الجديد**، عدد 2013–2014، ص 276. (باللغة العبرية)

[88] Tariq Dana, "Israeli conception of 'peace'as indirect colonial rule," p. 81.

[89] Ibid., p. 82.

عكس التقسيم الإقليمي بعد أوسلو نسخة مطورة من خطة يغال ألون Yigal Allon، لا سيّما فيما يتعلق بإعادة رسم الخرائط المعقدة والمجزأة للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ مثل البناء المكثف للكتل الاستيطانية الكبيرة في المواقع الاستراتيجية، وضم شرقي القدس، واستعمار غور الأردن، وحصار المناطق المأهولة بالسكان، مما ضمن سيطرة "إسرائيل" الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة، مع الاستبعاد المادي والقانوني للسكان الفلسطينيين من الجنسية المستقلة أو نظام المواطنة الإسرائيلي، مما جعلهم بلا جنسية. وقد منح التقسيم الإقليمي لأوسلو "إسرائيل" السيطرة الكاملة على أكثر من 60% من الأرض، والمعروفة باسم المنطقة ج، وهي منطقة تتميز بالأراضي الصالحة للزراعة والوفرة الطبيعية، فيما مُنحت السلطة الفلسطينية مسؤوليات مدنية وأمنية في المناطق المكتظة بالسكان،[90] التي تشكل نحو 18% من الضفة الغربية. أما المناطق المتبقية، والمسماة مناطق ب، فتسيطر عليها قوات الأمن الإسرائيلية بينما تُترك السيطرة المدنية للسلطة الفلسطينية. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المنطقة أ و ب غير متجاورتين.

قام اتفاق أوسلو على عدة أسس من بينها "التنسيق الأمني"، مما دفع العديد من الفلسطينيين إلى اعتبار السلطة الفلسطينية "نسخة مجددة من روابط القرى".[91] وهذا ما يؤكد عليه ناصر القدوة، العضو السابق للجنة المركزية لحركة فتح، بقوله: "ما لدينا الآن لا علاقة له بأوسلو، لأن أوسلو كان فكرة ترتيبات حكم انتقالي تتخللها مفاوضات للحل النهائي، ما لدينا شيء جديد يمكن أن نسميه روابط مدن".[92] وذلك على ضوء وصول "عملية

[90] Ibid.

[91] Ibid., p. 83.

[92] القدوة: أوسلو لم يعد قائماً والموجود "روابط مدن"، موقع وكالة معا الإخبارية، 2021/9/20، انظر: https://bit.ly/39wmhQh

السلام" إلى طريق مسدود عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000، وعدم تحقيق منظمة التحرير الهدف من إنشاء السلطة وهو التمهيد لإقامة الدولة على مناطق الـ 67.

خطة التهدئة:

عقب انسداد الأفق السياسي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، تقدّم بعض السياسيين الإسرائيليين بمبادرات وتصورات حول كيفية التعامل مع الفلسطينيين، من بينهم بينيت الذي ترأس وقتئذ حزب البيت اليهودي The Jewish Home، مطلقاً في سنة 2012 ما سماه بخطة "التهدئة"، والتي بنيت على فكرة إدارة الصراع والحل المؤقت. كما بني نموذج بينيت على فكرة ضمّ مناطق ج في الضفة الغربية،[93] ومنح الجنسية الإسرائيلية للسكان الفلسطينين المتواجدين فيها، مع إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية، بشرط عدم السماح لأي لاجئ بالعودة.[94]

يجادل مهند مصطفى بأنّ بينيت قد وضع خطته على ضوء اليأس من تهجير الفلسطينيين، والرفض للضم الكامل، بحيث يتم تجديد الخطاب اليميني عبر القبول بنتائج اتفاق أوسلو على الأرض، دون التقدم بها إلى الأمام، والتي تتلخص بالتالي: إقامة سلطة فلسطينية، تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق أ، و ب، و ج، وتحول هذا التقسيم إلى واقع سياسي وجغرافي، الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وبما أنه لا يمكن

---

[93] تمتد على 62% من أراضي الضفة الغربية، وتخضع بموجب اتفاق أوسلو للسيطرة الإسرائيلية بشكل كامل، يعيش فيها 150 ألف فلسطيني، و325 ألف مستوطناً إسرائيلياً، في 235 مستوطنة وبؤرة استيطانية، انظر: موقع المركز الإعلامي الحكومي، وزارة الإعلام، 2015.

[94] موران اوزلاي، مبادرة بينت: ضم 60% من الأرض، و2% من الفلسطينيين، موقع صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2012/2/23، انظر: https://bit.ly/3Del11H (باللغة العبرية)

إلغاء نتائج أوسلو، فقد أسس بينيت خطته للتهدئة على: قبول نتائج أوسلو، وتجديد الخطاب اليميني، وأخذ مقولات اليسار في تسوية الصراع، المقولة الديموجرافية. وبالتالي تعدّ خطة بينيت جديدة في داخل اليمين، فالحلول المطروحة كانت تترواح ما بين خيارين، إمّا إقامة دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية، أو ضمّ السكان، ومعظم الجمهور الإسرائيلي يفهم صعوبة تطبيق الحلّين، لذلك يقف بينيت في المنتصف بالتعامل مع أهم نتائج أوسلو عبر ضمّ مناطق ج بشكل أحادي الجانب، وفي الوقت نفسه منح الجنسية للفلسطينيين في مناطق ج، بعكس بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu الذي يرفض ذلك، ومن ضمن خطته الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كحكم ذاتي "الاعتراف بالسلطة كما هي الآن"، على أن يتم السماح للعربي التحرك بحرية، مع تحسين الوضع الاقتصادي وإزالة الحواجز، ويجب أن تكون هنالك علاقات اقتصادية كاملة بين "إسرائيل" والسلطة، فـ"التعاون الاقتصادي سيخلق التعايش". يضاف إلى ذلك رفض عودة أيّ لاجئ لمناطق السلطة، مع استمرار السيطرة الأمنية على الضفة. ويشير في البند السادس من الخطة إلى تثبيت الفصل بين الضفة وقطاع غزة، على خلاف فكرة الممر الآمن، فهو ينادي بوجوب تعزيز هذا الفصل، لأن الربط سيؤدي لتغلغل مشاكل غزة في الضفة.[95]

مصيدة 67:

يجادل ميخا جودمان بأنّ اليسار غيَّر طرح شعارات اجتماعية (المساواة) إلى شعارات سياسية (السلام). أدرك اليسار بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000 بأنّ الصراع ليس لإنهاء الاحتلال، وإنما لعدم وجود

---

[95] انظر تسجيل الندوة السياسة "نفتالي بينيت تجاه القضية الفلسطينية: مفهوم "تقليص الصراع""، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2021/8/18، موقع يوتيوب، 2021/8/18، انظر: https://bit.ly/2Woo9r6

بدائل سياسية لإنهاء الصراع، فالانتفاضة الأولى حطمت حلم اليمين بأرض "إسرائيل" الكبرى، بينما كسرت الانتفاضة الثانية حلم اليسار بالسلام مع الفلسطينيين، أمّا الفكر الخلاصي القائم على الاستيطان وتفسيرات الحاخام تسفي كوك Zvi Kook فقد هُدم بشكل عملي عقب إخلاء مستوطنات قطاع غزة سنة 2006. غير أن ضعف الفكر الخلاصي لم يضعف اليمين، وإنما حصل العكس بسبب تركيزه على بعد جديد قديم وهو الأمن.[96]

يُحاجُّ جودمان بأنّ "اليسار اليوم لا يقول أن الانسحاب من المناطق الفلسطينية سيؤدي إلى تحقيق السلام، ولكنه يقول إن استمرار الاحتلال لهذه المناطق سيؤدي إلى كوارث، وحتى اليمين يقول ذلك".[97] بحسب جودمان تكمن المعضلة، المصيدة، في المشكلة الديموجرافية وتناقضها مع مفهوم الأمن الصهيوني، فعلى المستوى الديموجرافي تظهر إشكالية تحول العرب إلى أغلبية؛ مما يشكل خطراً على "دولة إسرائيل" والسيادة اليهودية فيها، وبالتالي ممنوع على "إسرائيل" البقاء بالضفة، وعلى المستوى الأمني ممنوع على "إسرائيل" الانسحاب منها؛ "ممنوع على إسرائيل الانسحاب من الضفة لكن المفروض أن تنسحب من هناك".[98]

يقترح جودمان برنامجين للخروج من هذه المصيدة على أساس براجماتي لا أيديولوجي، وهما: "خطة التسوية الجزئية"، و"خطة مبدأ الفصل". تعيد "التسوية الجزئية" ترتيب الصراع دون إنهائه، وتغيير شكل الصراع بدل من إدارته، ومن خلال هذه الخطة سيتخلى اليسار عن حلم التسوية الشاملة. بينما يعمل "مبدأ الفصل" على توسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية

---

[96] ميخا جودمان، **مصيدة 67: الخلافات الفكرية التي تقف خلف الانقسام السياسي في إسرائيل**، ترجمة الهدهد (دار النشر دافير، 2021).

[97] المرجع نفسه، ص 28.

[98] المرجع نفسه، ص 33.

لتصبح شبه دولة تضم شبه مواطنين، من خلال هذا المبدأ سيتخلى اليمين عن حلم "إسرائيل الكبرى". كلا الخطتين لا تنهيان الصراع، وإنما تشكلان الأساس للخروج من المصيدة، وإعادة تنظيم المشكلة للتعامل معها.[99]

يخلص جودمان إلى أنّ التفكير الأيديولوجي يميل إلى الثنائية: احتلال/ديمقراطية، وصراع/ سلام، بينما التفكير البراجماتي يميل لأن يكون كمّياً، بمعنى تقليل حجم المشكلة، على سبيل المثال: رئيس بلدية يقلل عمليات القتل بنسبة 40%، هو لم ينجح ولم يفشل فالقتل ما زال موجوداً، وإنما أسهم في تقليص المشكلة. وبالتالي "كلما قمنا بتخفيض حجم السيطرة على الفلسطينيين بهذا نقوم بتقليص الاحتلال، فالانسحاب الإسرائيلي المباشر من الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين، ورفع القيود عن الحرية، وعن الحركة، سوف يقلص حجم السيطرة والاحتلال الإسرائيلي للسكان الفلسطينيين".[100] "هذه الخطط لا تنهي الاحتلال إنما تسهم في تقليصه، وتقليص السيطرة على السكان المدنيين، ولا تسهم في التوصل لحل نهائي، إنما لتحقيق أمن وجودي".[101]

ثماني خطوات لتقليص الصراع:

طوَّر جودمان أفكار كتابه "مصيدة 67" ليخرج ببرنامج لتقليص الصراع مكون من ثماني نقاط، يتلازم مع خمس نقاط لحفظ الأمن، وربط جودمان في مقالة له صدرت بمجلة ليبرال سنة 2019،[102] بين كتابه والأفكار التي تبلورت

[99] المرجع نفسه، ص 55–64.

[100] المرجع نفسه، ص 65.

[101] المرجع نفسه، ص 66.

[102] ميخا جودمان، ثماني خطوات لتقليص الصراع، مجلة **ليبرال**، 2019/3/18، انظر: https://bit.ly/383beNM (باللغة العبرية)

داخل المنظومة العسكرية ومراكز الأبحاث، وفي مقدمتها برنامج "الأمن أولاً" لـ"قادة أمن من أجل إسرائيل" برئاسة أمنون ريشف Amnon Reshef، علاوة على خطة التهدئة لنفتالي بينيت، ومنشورات معهد دراسات الأمن القومي Institute for National Security Studies (INSS)، وبشكل رئيسي ورقة "مخطط استراتيجي للساحة الإسرائيلية الفلسطينية"، بقلم عاموس يادلين Amos Yadlin، وأودي ديكيل Udi Dekel، وكيم لافي Kim Lavi.

يدَّعي جودمان وجودَ اختلاف جوهري ومفاهيمي بين التحرك لتقليص الاحتلال المعروض في خطته، والخطط السابقة الذكر، فخطة بينيت للتهدئة تهدف إلى تعزيز الحكم الذاتي الفلسطيني، كجزء من برنامج ضمّ أكبر وأوسع، فيما يحتوي برنامج قادة الأمن الإسرائيلي ومعهد دراسات الأمن القومي على أفكار مهمة، تمّ ذكر بعضها في الخطة من أجل تطوير الحكم الذاتي الفلسطيني، لكن هدفهما المعلن هو إيجاد الظروف لتسوية سياسية من شأنها أن تحل الصراع مرة واحدة وإلى الأبد. لكن خطته ليست خطوة أولى قبل الضم ولا خطوة أولى قبل الانسحاب، فالهدف منها الربح. فالخطة عبارة عن مناورة تزيل المخاطر الديموجرافية دون دفع مخاطر أمنية. فهي خطة للإسرائيليين المحرجين الذين لا يبحثون عن خطط لحل الصراع، بل يبحثون عن إجراءات للخروج من الفخ. ومع ذلك، بعد اكتمال المناورة وإعادة تنظيم الصراع، كنزاع بين الجيران بدلاً من الصراع بين الحكام والمواطنين، قد نرى من هناك أشياء لا نراها من هنا.[103]

تتوزع خطة الثماني على ثلاثة محاور؛ في المحور الأول نجد الخطوات الثلاث الأولى التي تسعى نحو تحسين حياة الفلسطينيين، وفي المحور

[103] المرجع نفسه.

الثاني نجد الثلاث خطوات التالية التي تهتم بالتعامل مع الحياة الاقتصادية الفلسطينية، وذلك للوصول إلى الانفصال عن الشعب الفلسطيني سياسياً بالترافق مع التواصل اقتصادياً، وزيادة مستوى "الحرية" من جهة، والازدهار الاقتصادي من جهة أخرى. أما المحور الثالث فنجده في الخطوتين الأخيرتين اللتين تهدفان إلى الارتقاء بمكانة الحكم الذاتي الفلسطيني وتحسين مكانته ووضعه، مما سيقود إلى تغيير جذري في الكيان الفلسطيني، من كيان مثقوب وممزق وضعيف، إلى فضاء مستقل ومستمر، متصل بالعالم، مزدهر اقتصادياً وبه رموز مكانة الدولة. تقود الخطوات الثماني في المجمل للتحول من عملية "الضم زاحف" في المناطق، إلى "الانفصال الزاحف"، بدون وجود اتفاق أو إخلاء للمستوطنات أو تقسيم للقدس، فهذه الخطوات الثماني لا تؤدي إلى "حلّ الدولتين" لكنها في الواقع توجِد حالة دولتين. الغرض من هذه الخطوات ليس القضاء على الصراع، ولكن تغيير طبيعة الصراع. تحولها من صراع بين دولة ورعاياها إلى صراع بين دولة وجيرانها، هذه خطة تزيل الخطر الديموجرافي دون زيادة الخطر الأمني.[104]

بحسب جودمان عندما يتعلق الأمر بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإننا نتعامل مع خيارين فقط وهما: إنهاء الصراع أو البقاء في الوضع الراهن. لكن هنالك طريقة ثالثة وهي: تقليص الصراع. يضع جودمان نصب عينيه الإجابة على سؤال أساسي وهو: هل من الممكن تقليص الاحتلال للفلسطينيين دون التقليل في الوقت نفسه من أمن الإسرائيليين؟ لذلك هو يرى خطته عبارة عن إجراءات استباقية يمكن اتخاذها بالاتفاق مع الفلسطينيين، ولكن ليس كجزء من اتفاق مع الفلسطينيين. فما هي الخطوات الثماني للإجابة على هذا السؤال، ضمن المعيارين المذكورين (تقليص احتلال + أمن):

---

[104] المرجع نفسه.

1. "كل شيء يتدفق":

يشير جودمان إلى مشكلة عدم تواصل مناطق "الحكم الذاتي" الفلسطيني أ، و ب، لأنها محاصرة بالمناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والمصنفة ج، والحواجز العسكرية التي تمنع حرية الحركة، وبالتالي يبقى الفلسطينيون تحت رحمة الجيش الإسرائيلي الذي قد يغلق هذه الطرق في أي وقت. لذلك يكمن الحل في تنفيذ خطة وضعها قسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي تسمى "كل شيء يتدفق"، وهي خطة تهدف إلى تمهيد الطرق المتجاوزة للمستوطنات والربط بين مختلف أجزاء مناطق السلطة الفلسطينية، وتشمل الجسور والأنفاق، ولكنها توجِد تسلسل النقل الفلسطيني. تشير الخطة إلى وجود حلول تكنولوجية تمكن تنفيذها دون خفض مستوى الأمن الإسرائيلي، وبالتالي تندرج خطة "كل شيء يتدفق" ضمن سلسلة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لإزالة الخطر الديموجرافي، دون دفع التكلفة السياسية لإخلاء التجمعات الاستيطانية وتقسيم القدس، والتي تفي بالمعيارين التي بنيت عليهما خطة تقليص الصراع.[105]

2. توسعة أرض الحكم الذاتي:

يدرك الاحتلال أن مناطق الحكم الذاتي محدودة للغاية ولا تتكيف مع معدل نمو السكان، فعلى سبيل المثال في العقود الأخيرة تمّ بناء نحو 20 ألف منزل خارج نطاق الحكم الذاتي. وهذا، من وجهة النظر الإسرائيلية، بناء غير قانوني وغير منظم، صدر ضده أوامر بالهدم ما زالت معلقة التنفيذ. لحل هذه الإشكالية توجَد فكرة مطروحة في وثيقة "الأمن أولاً" التي قدمها أعضاء منظمة "قادة لأمن إسرائيل"، ووفقاً للفكرة، ستحل المشكلة إذا نقلت

[105] المرجع نفسه.



"إسرائيل" نسبة قليلة من المنطقة ج إلى الفلسطينيين، وبالتالي بتوسيع منطقة الحكم الذاتي ستحل هذه المشكلة وتسمح للفلسطينيين بالتطور والتوسع.[106]

3. توسيع إمكانية السفر للخارج:

يفتقر الفلسطينيون إلى وجود مطار خاص بهم، فإنشاء مطار فلسطيني سيزيد من استقلالهم لكنه سيعرض الأمن الإسرائيلي للخطر. وبالتالي يمكن توسيع انفتاح الفلسطينيين على العالم من خلال خطوتين: اتخاذ إجراءات من شأنها أن تقلل بشكل كبير من وقت الانتظار على جسر اللنبي (الجسر الأردني)، وقبل كل شيء إدخال وسائل تكنولوجية متطورة من شأنها تسريع وتسهيل عبور الحدود. كما يمكن السماح للفلسطينيين بالسفر حول العالم عبر مطار بن جوريون Ben Gurion Airport، بمساعدة حافلات مكوكية مباشرة وآمنة (بعد إجراء تفتيش أمني للركاب) ستربط الضفة الغربية بمطار "إسرائيل".[107]

4. التوسع في إصدار تصاريح العمل في "إسرائيل":

تشكل في السنوات الأخيرة رأي في الجيش الإسرائيلي مفاده أنه يمكن زيادة عدد الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح للعمل في "إسرائيل" بشكل كبير، ويمكن فتح المجال للعديد من النساء والرجال الأكبر سناً الذين لديهم ماضٍ أمني "نظيف"، حيث يمكن إدخال 400 ألف بدلاً من 100 ألف يعملون حالياً (2019) في "إسرائيل"، وهذا الأمر سيحسن بشكل دراماتيكي الاقتصاد الفلسطيني، ويصب الكثير من الأموال في الأسواق المحلية.[108]

---

[106] المرجع نفسه.

[107] المرجع نفسه.

[108] المرجع نفسه.

5. تخصيص أراضي للتطوير والمساحات الصناعية:

يظهر في الخطة التي وضعها معهد دراسات الأمن القومي، وهي "مخطط استراتيجي للساحة الإسرائيلية الفلسطينية"، إمكانية تخصيص أجزاء من المنطقة ج لصالح مناطق التنمية الاقتصادية الفلسطينية والمناطق الصناعية، وبموجب هذه الخطة سيكون من الممكن تشجيع الاستثمار الدولي في هذه المجالات، وإنشاء مسار ائتماني مخصص يسمح بقروض خاصة لبناء أعمال في مناطق التنمية الجديدة.[109]

6. الربط البري والبحري للسلع الفلسطينية:

يعد انفصال الاقتصاد الفلسطيني عن العالم أحد أكبر نقاط الضعف التي تعتريه، وسيحل هذه المشكلة بناء سكة حديدية بين شمال الضفة وحيفا وإنشاء معبر فلسطيني في خليج حيفا، حيث سيتم الإشراف أمنياً عليها من قبل الإسرائيليين. ويوجد لدى الجيش خطة يطلق عليها مسمى: "من الباب إلى الباب Door to Door"، بحيث يشرف مفتشون أمنيون إسرائيليون على تحميل البضائع في الحاويات، وبالتالي سيسمح التنفيذ الكامل والسريع لهذه الخطة بنقل البضائع بسهولة من الضفة الغربية إلى موانئ أسدود وحيفا، ومن هناك إلى جميع أنحاء العالم.[110]

7. السعي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل:

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل على الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بحسب الاتفاقيات الملحقة باتفاقية أوسلو "بروتوكول باريس Paris Protocol"، فنظام الضرائب والجمارك بأكمله، وكذلك الصادرات

---

[109] المرجع نفسه.

[110] المرجع نفسه.

والواردات، تعتمد على "إسرائيل" وتخضع لسيطرتها، وبالتالي يمكن بل يجب تعديل بروتوكول باريس، يجب اتخاذ إجراءات لقطع الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على "إسرائيل". في خطة معهد دراسات الأمن القومي، التي سبقت الإشارة إليها، يوجد مخطط اقتصادي مفصل لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل للفلسطينيين.

8. الاعتراف بفلسطين وليس حدودها:

بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً ديبلوماسية للحصول على اعتراف دولي باستقلالها، في المقابل تكافح "إسرائيل" سعي الفلسطينيين للحصول على الاعتراف الدولي. لكن إذا اختارت "إسرائيل" تغيير طريقة تفكيرها وتحويل "التطلع إلى إنهاء الصراع" إلى "تطلع لتقليص الصراع"، فيمكنها التوقف عن محاربة الجهد الديبلوماسي للسلطة الفلسطينية والانضمام إليها بدلاً من ذلك. لكن يجب أن يتم ذلك بتحفظ واحد واضح: يجب أن نعترف بفلسطين وليس حدودها. من خلال هذه الخطوة، يمكن لـ"إسرائيل" أن تزيد من استقلال الفلسطينيين دون تعقيد حياة المستوطنين ووجود جنود الجيش الإسرائيلي. وبالتالي لن يتم تصنيف "إسرائيل" على أنها مخترقة للحدود، لأنه لا توجد حدود، الفكرة هنا هي تعزيز الجهود الديبلوماسية التي تجعل من فلسطين دولة معترف بها بدون حدود معترف بها.

لا إعادة لفك الارتباط:

ينفي جودمان عن خطته فكرة إعادة تجربة فك الارتباط مع قطاع غزة بشكل أحادي، فالانفصال عن قطاع غزة، كما نُفِّذ، لا يفي بالمعيارين اللذين وضعهما (تقليص الاحتلال+ أمن). صحيح أن "إسرائيل" حصلت على مكسب ديموجرافي كبير بفك ارتباطها بقطاع غزة، لكنها دفعت ثمناً أمنياً مقابل ذلك، يعاني منه الجنوب.

يشير جودمان إلى أنّ أمن الإسرائيليين ينبع من أن قوات الأمن الإسرائيلية تمنع بشكل يومي تشكيل الخلايا الفدائية في الضفة الغربية، ونجاحهم الكبير ينبع من أن "إسرائيل" تتمتع بشبكة استخباراتية شاملة في المدن والقرى الفلسطينية. وبالتالي من أجل ضمان هذه الكفاءة الاستخباراتية، تحتاج "إسرائيل" إلى وصول عسكري حر إلى كل مكان في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وهذا ما تخلت عنه عند فك ارتباطها مع قطاع غزة، عندما سحبت جيشها، ونتيجة لذلك قامت بتفكيك معظم أجهزة مخابراتها، ومن ثم فإن قدرة الجيش الإسرائيلي على إحباط العمل الفدائي في قطاع غزة في وقت مبكر محدودة للغاية، ويجب عدم تكرار هذا الخطأ في إطار تحركات أحادية الجانب في الضفة الغربية.

بناء على ما سبق، قام جودمان بإدراج مبادئ أمنية خمسة في خطته، من أجل ضمان استمرار الأمن للإسرائيليين، وهي كالتالي:

- سيستمر جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (*Shabak*) والاستخبارات الإسرائيلية في العمل في جميع أنحاء الضفة الغربية.
- سيواصل الجيش الإسرائيلي مطاردة الفلسطينيين.
- سيبقى الوجود العسكري الإسرائيلي الدائم في وادي الأردن.
- سيبقى المجال الجوي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.
- سيبقى الفضاء الكهرومغناطيسي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.[111]

[111] المرجع نفسه.

الخلاصة والاستنتاجات:

تقوم خطة "تقليص الصراع" على الانفصال السياسي عن سكان الضفة الغربية، بالتزامن مع تعزيز ارتباطهم وتبعيتهم الاقتصادية، فهي في جوهرها تحول من فكرة "الضم الزاحف" التي تبناها اليمين الإسرائيلي سابقاً إلى فكرة "الانفصال الزاحف" عن السكان لا عن الأرض. وذلك بهدف الخروج من مصيدة مناطق 1967، المتمثلة بالخطر الديموجرافي والسعي لتحقيق الأمن.

يمكننا الإدعاء بالاستناد على ما سبق، بأنّ خطة "تقليص الصراع" في جوهرها عبارة عن إعادة إنتاج لسياسة الحكم العسكري في مناطق 1967، والتي خطَّتها الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل، والمتمحورة حول سياسات: عدم الظهور، وعدم التدخل، وسياسة الجسور المفتوحة، والتي تنتمي في مجملها إلى مفهوم الحكم غير المباشر الاستعماري.

ويمكننا الادعاء بالاستناد على خطة "تقليص الصراع" ومن قبلها خطة "التهدئة" لبينيت، بأن الهدف الأساسي لهذه الخطط المحافظة على الحالة القائمة، بحيث يتم تطوير الوضع الحالي بما يضمن استمراريته، والذي يعد وضعاً مثالياً للإسرائيليين: احتلال بلا تكلفة، وسلطة تقوم بعبء إدارة السكان، مع تطوير لخطة الانفصال عن غزة مع أخذ العبر الأمنية.

يمكننا الاستنتاج بأن الخطة نابعة من استشعار الحاجة إلى تعزيز وضع السلطة الفلسطينية، كسلطة "حكم ذاتي"، حتى لو وصل الأمر إلى الاعتراف بها كمسمى "دولة"، وذلك عبر منحها المزيد من الصلاحيات، والحرص على تحسُّن الوضع الاقتصادي، بما يضمن استمرار وجود السلطة بشكلها الحالي، كسلطة بلا سلطة، في جوهرها قائمة على التنسيق الأمني وتابعة

اقتصادياً لـ"إسرائيل". كمؤشر على هذا الاستنتاج يمكننا الاستشهاد بالتقرير الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي، الذي يشير إلى ضعف السلطة، وضرورة الحيلولة دون سقوطها،[112] وتصريح وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس Benny Gantz "أن السلطة الفلسطينية وقيادتها هي الهيئة التمثيلية للفلسطينيين في المنطقة، ونحن نعمل على تعزيزها في الضفة".[113]

[112] يوحنان تسورف، السلطة الفلسطينية – تدهور خطير، معهد دراسات الأمن القومي، مجلة **نظرة عليا**، عدد 1513، 2021/8/23، انظر: https://bit.ly/3knMvJL (باللغة العبرية)

[113] غانتس: نعمل على تقوية السلطة ونريد تهدئة طويلة مع غزة، وكالة معا، 2021/8/25، انظر: https://bit.ly/3yizhTz

صدر من سلسلة
دراسات علميَّة محكَّمة

1. صابر رمضان، **دور الحركة الطلابية الفلسطينية في التحرر الوطني: الفرص والمعيقات**، دراسة علمية محكّمة (1)، 2016.
2. أشرف عثمان بدر، **الصهيونية والغرب من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا**، دراسة علمية محكّمة (2)، 2016.
3. صابر رمضان، **حراك المعلمين الموحد في الضفة الغربية: الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل**، دراسة علمية محكّمة (3)، 2017.
4. وائل المبحوح، **حماس بين الميثاق والوثيقة: قراءة في الثابت والمتغير**، دراسة علمية محكّمة (4)، 2017.
5. حنين مراد، **هجرة اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات سورية خلال النزاع المسلح (2011–2016)**، دراسة علمية محكّمة (5)، 2017.
6. حمدي حسين وأشرف بدر، **تداعيات حرب سنة 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني**، دراسة علمية محكّمة (6)، 2017.
7. وائل عبد الحميد المبحوح، **تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية**، دراسة علمية محكّمة (7)، 2018.
8. وائل عبد الحميد المبحوح، **المقاومة الشعبية الفلسطينية: خيار الواقع أم استراتيجية وطنية؟ مسيرات العودة الكبرى نموذجاً**، دراسة علمية محكّمة (8)، 2018.
9. أشرف عثمان بدر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: أزمة شرعية أم مشروعية؟**، دراسة علمية محكّمة (9)، 2018.

10. مأمون كيوان، **حصاد العملية التشريعية للكنيست العشرين: القوانين ومشاريع القوانين 2015–2019**، دراسة علمية محكّمة (10)، 2019.

11. فاطمة عيتاني، **الوحدة الإسرائيلية 8200 ودورها في خدمة التكنولوجيا التجسسية الإسرائيلية**، دراسة علمية محكّمة (11)، 2019.

12. باسم القاسم، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011–2018**، دراسة علمية محكّمة (12)، 2019.

13. أشرف عثمان بدر، **النظام الأبوي في السلطة الفلسطينية**، دراسة علمية محكّمة (13)، 2021.

14. أشرف عثمان بدر، **تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية**، دراسة علمية محكّمة (14)، 2021.

من إصدارات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

1. **سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني**، صدر من هذه السلسلة 11 مجلداً، تغطي الفترة 2005–2019.
2. **سلسلة الوثائق الفلسطينية**، صدر من هذه السلسلة 7 مجلدات، تغطي الفترة 2005–2011.
3. **سلسلة اليوميات الفلسطينية**، صدر من هذه السلسلة 7 مجلدات، تغطي الفترة 2014–2020.
4. **سلسلة أولست إنساناً**، صدر من هذه السلسلة 13 كتاباً.
5. **سلسلة تقرير معلومات**، صدر من هذه السلسلة 28 كتاباً.
6. **سلسلة ملف معلومات**، صدر من هذه السلسلة 8 كتب.
7. **سلسلة دراسات علمية محكّمة**، صدر من هذه السلسلة 14 كتاباً.
8. **كتب علمية متنوعة** (86 كتاباً).
9. **كتب باللغة الأجنبية** (36 كتاباً).

يوفر مركز الزيتونة الكثير من الكتب والدراسات وفصول من كتب للتحميل المجاني عبر موقعه، يرجى الاطلاع على الرابط الإلكتروني:
https://www.alzaytouna.net

قواعد النشر
في سلسلة دراسات علميَّة محكَّمة

1. يرحب مركز الزيتونة بالدراسات العلمية التي تُعنى بالمجالات السياسية والاستراتيجية، وخصوصاً تلك المتعلقة بقضية فلسطين وما يرتبط بذلك عربياً وإسلامياً ودولياً.
2. يشترط في الدراسات المرسلة ألا تكون قد نشرت سابقاً، وأن تلتزم بمناهج البحث العلمي المعتمدة.
3. يرفق الباحث مع الدراسة ملخص باللغتين العربية والإنجليزية بحدود 120–150 كلمة.
4. تخضع المواد المرسلة للتحكيم العلمي الأولي من هيئة التحرير، ثم ترسل للتحكيم العلمي الخارجي، وفق الأعراف العلمية العالمية. ومن حق الهيئة رفض أي من الدراسات المرسلة، أو طلب التعديلات اللازمة قبل إجازتها نهائياً للنشر. ويتم تبليغ الكاتب بالقرار خلال شهرين من استلام الدراسة.
5. يحتفظ المركز بكافة حقوق النشر الورقي الإلكتروني للدراسات وترجمتها، ولا يجوز إعادة نشرها إلا بإذن خطي مسبق من المجلة.
6. تُراعَى في كتابة الدراسات الموضوعية والدقة، وقواعد التوثيق والاقتباس، وعمل الهوامش بالطرق المتعارف عليها علمياً، والتي تتضمن:

- الكتب: اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الطبعة (مكان النشر: اسم الناشر، تاريخ النشر)، وأرقام الصفحات.
- المجلات: اسم كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم المجلة أو الدورية، ورقم العدد، وتاريخ العدد، وأرقام الصفحات.

- الصحف: اسم كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم الصحيفة، ومكان صدورها، وتاريخ العدد.

لمزيد من التفصيلات حول طرق التوثيق، يرجى فتح الرابط التالي:
https://link.alzaytouna.net/Guidelines_Refereed-Academic-Studies

7. يرجى إرسال الدراسات على برنامج Microsoft Word، مع مراعاة أن يكون حجم الخط 14، ونوع الخط Simplified Arabic، كما يرجى إعداد الهوامش في ذيل كل صفحة (على شكل Footnotes).



Abstract

Reducing the Conflict, and the Shift From "Creeping Annexation" to "Creeping Separation" in the Zionist Settler Colonial System in the West Bank

This paper aims to analyze the concept of "conflict reduction" by researching its origins, and to ask a central question regarding its indications and impact on the conflict, and whether it is a new model or a reproduction of the old Israeli policies with some improvements. This paper answers these and other questions through a critical analysis of this term and traces its origin and development, by referring to archival documents and literature of the period 1967–2021. It concludes that the original concept is old, but has been developed and reproduced to suit the changes of the Zionist settlement colonial project in the West Bank, foremost of which is the shift from the concept of "creeping annexation" to "creeping separation."

Keywords:

Israeli Occupation	Settlement Colonial Project	Conflict Reduction
Creeping Annexation	Creeping Separation	Inconspicuousness
	Open Bridges	

Refereed Academic Studies (14)

Reducing the Conflict, and the Shift From "Creeping Annexation" to "Creeping Separation" in the Zionist Settler Colonial System in the West Bank

By: Ashraf Badr

هذه الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم "تقليص الصراع" لدى الجانب الإسرائيلي من خلال البحث في نشأته، وتطوره، وانعكاساته؛ وتكشف سياسته في إعادة هندسة العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وبما يلائم المتغيرات والتحولات في مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وخصوصاً في منطقة الضفة الغربية، وفي مقدمتها التحول من فكرة "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف".

وتُبيِّن الدراسة بأنّ خطة "تقليص الصراع" تقوم على الانفصال السياسي عن سكان الضفة الغربية، بالتزامن مع تعزيز ارتباطهم وتبعيتهم الاقتصادية، فهي في جوهرها تحوّلٌ من فكرة "الضم الزاحف" التي تبناها اليمين الإسرائيلي سابقاً إلى فكرة "الانفصال الزاحف" عن السكان لا عن الأرض، وذلك بهدف الخروج من مصيدة مناطق 1967، المتمثلة بالخطر الديموجرافي الفلسطيني، والسعي لتحقيق الأمن.

ويمكننا الاستنتاج بأن هذه الخطة نابعة من حاجة المستعمِر إلى تعزيز وضع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، كسلطة "حكم ذاتي"، وذلك عبر منحها المزيد من الصلاحيات، والحرص على تحسين وضعها الاقتصادي، بما يضمن استمرار وجودها بشكلها الحالي، كسلطة بلا سلطة، بحيث تكون قائمة في جوهرها على التنسيق الأمني وتابعة اقتصادياً لـ"إسرائيل".


ISBN 978-614-494-016-7



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب. 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت